مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: قراءة عراقية للتقرير الامريكي بيكر – هاملتون
اسم الكاتب: أ.م.د. عبد الجبار احمد عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/113
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 09:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تقارير ومتابعات وتراجم

قراءة عراقية للتقرير الامريكي بيكر- هاملتون

الاستاذ المساعد الدكتور
عبد الجبار احمد عبد الله(*)

بعد تسعة اجتماعات رئيسة بدأت في 2006/3/15 وانتهت في 2006/9/27، منها ما هو خارج العراق ومنها في داخله وبعد تحقيق لقاءات شخصية مباشرة مع 38 شخصية عراقية و177 شخصية امريكية سياسية وعسكرية واقتصادية وامنية، ظهر الى حيز الوجود هذا التقرير الذي جاء في 142 صفحة من القطع المتوسط والتي نشرته مؤسسة Vintage New Yourk Book وتحت عنوان The Iraq study Group Report وليتصدر محرري التقرير السيد جيمس بيكر وزير خارجية الاسبق ولي هاميلتون عضو الكونغرس السابق، وعضو المجلس الاستشاري الرئاسي للاستخبارات الخارجية.

يحتوي التقرير على 79 توصية موجهة للسلطة التنفيذية وبالاخص للرئيس الامريكي جورج بوش، وقد رافقت وسبقت هذه التوصيات بعض الشروحات والتعليقات التي كانت اما منقولة عن شخصيات او هي لاعضاء اللجنة العشرة (علماً ان هناك 29 مادة لا تتعلق بالشأن العراقي).

والآن ماذا يمكن ان نقول عن هذا التقرير؟

1-ان التقرير يعكس النمط الديمقراطي في ادارة السياسة الامريكية لان المشاركين في كتابة هذا التقرير بعضهم من هم خارج نطاق السلطة الرسمية، ولكنهم ليسوا بالمغيبين. فعند صناعة القرار السياسي الامريكي، هناك دور لا يستهان به لاولئك الذين لا يشغلون مواقع ومناصب رسمية سواء كانوا مدراء لمراكز البحوث والدراسات او حتى المراسلين الصحفيين. ثم انه يعكس هاجس الحرص على المصلحة القومية-الوطنية الامريكية، فنرى انه وبعد انجاز هذا التقرير قيل للرئيس الامريكي مباشرة وجهاً لوجه ان هذا التقرير لا يعكس ولا يعبر عن وجهة نظر حزبية بل امريكية.

ولذلك نقول اذا ما اردنا ان نقرأ هذا التقرير فلابد ان تكون القراءة عراقية الاصل والفصل، الوسيلة والغاية، وليس القراءة الحزبية-الضيقة. وضمن هذه القراءة فأنما

(*)استاذ مساعد – كلية العلوم السياسية -جامعة بغداد

نرى ان لكل واحد من اعضاء الحكومة والسلطة الحق في توجيه اللوم والانتقاد والتحفظ على التقرير ولكن يشترط ان يكون هذا اللوم والانتقاد والتحفظ عراقياً في النظرة والتحليل وليس نظرة اخرى وليس انتقائياً.

ثم اننا كمواطنين، لنا الحق في توجيه اللوم للتقرير والتساؤل حجم الانفاق على هذا التقرير؟ وكم اخذ وقتاً طويلاً؟ وكم كلف الابرياء من العراقيين من الدماء والاموال والتضحيات؟

او لم يكن بمقدرونا ان نكتب تقريراً افضل واقوم منه وارشد للمصلحة الوطنية العراقية وان لم يكن بالمجان فالمبلغ زهيد زهيد.

وحينما نطرح هذا التساءل فذلك لاننا نعتقد بأن التقرير هو معالجة امريكية للوضع الامريكي في العراق وليس للوضع العراقي اصلاً، ولو اتيحت لنا فرصة كتابة تقريراً آخر لكنا قد شخصنا العلل الحقيقية وبموضوعية وفي عشرة توصيات على منوال الوصايا العشرة للسيد المسيح عليه السلام فالتوصيات الـ(79) هي كثيرة جداً، ولكنها تحتاج لجهد اكثر واكبر لانجاحها ناهيك عن الوقت الذي اصبح هو سيف على رقاب العراقيين.

2-في التقرير استعلائية التفكير ووصائية التدبير وسوء التقدير. الاستعلائية تكمن في ان جيمس بيكر هو نفسه الوزير قال للعراق في يوم ما اننا، ويقصد امريكا، سنرجعكم الى عصر ما قبل الصناعة. واليوم يأتي جيمس بيكر ليقول، ضمن جماعته، في التوصية 21 "في حال لم تحقق الحكومة العراقية تقدماً ملموساً على طريق المصالحة الوطنية وتحقيق الامن وتثبت الحكم، ينبغي على الولايات المتحدة ان تخفض الدعم السياسي او العسكري او الاقتصادي لها".

وقد سبقتها التوصية 19 "يجب ان تتحرك الحكومة لتحقيق تقدم ملموس".

اما وصائية التدبير فتمثل في التوصية 24 "بعدم واقعية الجدول الزمني الذي وضعته حكومة نوري المالكي"

اما سوء التقدير تلاحظه في الخطأ الذي وقع فيه التقرير حين ذكرت المادة 108 والمادة 109 من الدستور العراقي في الفقرة 24 من التقرير في حين ان الاصوب هو المادة 111 والمادة 112.

وكذلك حين ذكر في الصفحة 6 ان عدد سكان العراق 26 مليون في حين ان العدد هو 27 مليون نسمة والذي في ضوئه تم تحديد مقاعد البرلمان العراقي في 275 مقعد.

بالله عليكم لو كان احد الاستاذة والباحثين قد اخطأ في هذا التقدير اما كان قد قوبل بالاستهجان؟ وكيف والحال من لجنة بهذه الكفاءة والمهنية؟ اما بالنسبة للخطأ في الدستور أليس من الممكن ان يولد ربما نوع من التنازع الدستوري حول أي الدستورين هو الاصح مستقبلاً؟ هل الدستور ما قبل التعديل او ما بعده.

3-هناك توصيات اعتبرها البعض وربما يصبحون الكثير انها خطيرة والتخوف منها على هذه الشاكلة وهي على شكل توصية يدفعنا للتساؤل ماذا لو اصبحت ملزمة لان التقرير يشير الى ضرورة وجود

امريكـا وخبراؤهـا في العـراق (ص68)، وان مـن بين 326.000 ألف جندي وشرطي عراقي فأن ثلث هؤلاء تحت امرة القيادة العسكرية الامريكية، (ص5-12) او اشـارة التقريـر بـأن "لا تسـتطيع الحكومة ان تحكم وتستمر في الحكم وتدافع عن نفسها من دون المساندة الامريكية" ص32.

والتوصيات التي هي موضع تحفظ التوصية 26 والتي ترى ان مراجعة الدستور العراقي امر اساسي لتحقيق المصالحة الوطنية والذي يجب ان يتم ذلك في شكل عاجل مع اعطاء دور للامم المتحدة.

وهنا نتساءل، اما كان الاجدر بالعمل على وفق توصية عراقية-عراقية افضل من ان تكون التوصية خارجية.

والتوصية الاخرى هي 27 والتي نرى بأن المصالحة الوطنية تتطلب اعادة البعثيين والقوميين العرب الى الحياة الوطنية مع رموز نظام صدام حسين.

وكـذلك التوصـية 30 الـتي وجـدت انـه مـن الضروري تـأخير الاسـتفتاء على كركـوك لتجنـب العنف الطائفي.

والتوصية 28 الخاصة بالنفط العراقي من حيث توزيعه لكل العراقيين وحسب النسب السكانية مع اعادتها للحكومة المركزية اولاً .

وهنـا ومثلمـا اسـتعار التقريـر مصـطلحات الماكدولد فأننا نقول ان هناك مثلاً عراقياً مفاده (سفرة وممدودة) نحسبها كافية لتذكير كل من يريد ان يتصارع على السلطة والثروة في العراق.

4-تشير التوصية 34 "ان الحوار يجب ان يشمل من يسيطرون على السلطة"

ومن يسيطر على السلطة حسب التقرير هم السيد السيستاني والصدر وقادة المليشيات وزعماء المتمردين ومع استثناء تنظيم القاعدة حسب التوصية 35.

ويشير التقدير ان العنف لن ينتهي ما لم يبدأ الحوار.

وهنا نؤشر ما يلي:

1-بالنسبة للسيد السيستاني والصدر فهذا شيء طبيعي للثقل الذي تحتله هاتين الشخصتين على المستوى الديني-الاجتماعي.

2-بالنسبة لقادة الميليشيات فأن التقرير يشير في الصفحة 5 ثلاثة انواع من الميليشيات الاولى هي ضمن الحكومة والثانية محلية والثالثة خارجة عن القانون مع اشارته الى ضرورة ارسال رسالة واضحة هي ان توسيع السلطة العراقية يتم عن طريق واحد وهو العمل العسكري والقوة المسلحة مع اشارات اخرى في الصفحة 68 حول نزع سلاحهم واعادة دمجهم في مؤسسات الدولة وتفعيل المصالحة الوطنية.

اما بالنسبة للقاعدة فيقدر قوتها لحوالي 1300 شخص فقط. في حين يقدر عدد جيش المهدي بـ60.000 مقاتل.

وما يخص المتمردين فأن تمييز التقرير ما بين المتمردين والارهابيين (القاعدة) يرجعنا الى الخطة الاستراتيجية التي سميت خطة من اجل النصر ميزت هي الاخرى ما بين الاثنين، هذا التمييز من شأنه ان يشجع الحكومة

على اتخاذ خطوات عملية اكثر ايجابية لتفعيل المصالحة الوطنية.

5-يرسل التقرير بعض الاشارات المهمة والحساسة منها:-

اولاً: الاشارات السياسية.

أ-العراق مهم للاستقرار الاقليمي والدولي ومهم بالنسبة للمصالح الامريكية. والولايات المتحدة الامريكية تواجه واحدة من اصعب واهم تحدياتها الدولية منذ عقود (ص1).

ب-من الخطأ ان تنسحب القوات الامريكية والتخلي عن البلاد وسحب الدعم (ص37).

ج-"عدم التوصية بتقسيم العراق" (ص39)، مع ان هناك اشارة اخرى الى ان "معظم القادة لا يعملون لصالح عراق موحد" (19).

د-"الحكومة العراقية لا تقدم مساعي حقيقية في المصالحة الوطنية ولا تعمل على تحقيق تقدم سياسي".

هـ-العراق استعاد السيادة الكاملة (36).

وعن هذه الاشارات نقول ان الجميع يعلم حق اليقين الاهمية الاستراتيجية للعراق، موحداً او مجزءاً، بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وهذا ليس بالشيء الجديد، ولكن الجديد هو ان التقرير لا يذكر لماذا اصبح العراق ساحة للمواجهة العالمية وخاصة مع تنظيم القاعدة التي يصفها التقرير بأنها اصبحت مثل اكلة الماكدونالد (ص34). ولا يجيب ايضاً عن سبب كون المفاوضات الامريكية-الايرانية تحصل في شوارع بغداد (ص29).

اما سبب القوات الامريكية فلربما يشاطرها الكثير من العراقيين الذين هم في رعب من ازدياد الاحتقان الطائفي الحاصل يومياً واثاره السلبية.

ولكن مع ذلك فأن الاولوية في الرأي ينبغي ان تترك للعراقيين وقواهم السياسية التي عليها ان تدرك ان خيارات الحوار العراقية-العراقية وحتى المذهبية-المذهبية هي اجدى من تلك التي تكون بواسطة امريكية او بضماناتها عبر وجود قنوات تفصل ما بين العراقيين حتى لا يتقاتلوا، فالضمانة الحقيقية يجب ان تكون عراقية وليس غير ذلك.

اما بالنسبة لعدم تقسيم العراق، فهذه التوصية رغم اهميتها وضرورتها لنا وللعراقيين الا انها ترجعنا الى بدايات تكون الدولية العراقية ما بين معاهدة لوزان وضرورة جمع اجزاء العراق على حساب الاجزاء البشرية، واليوم تقول ان عدم تقسيم العراق ينبغي الا يكون بتوصية امريكية بل وبجهد عراقي اصيل يبدأ هذا الجهد بلم اجزاء مدينة بغداد المقطعة الاوصال جغرافياً لتطلق معالجات اوسع وعلى عموم البلاد. فهل يعقل ان تدعونا التوصية 36 الى تشجيع الحوار بين الجماعات الطائفية. ولا ندعو اليها نحن او نمارسها.

والسيادة الكاملة التي يتحدث عنها التقرير فهو يخالفها في توصية لاحقة مثل التوصية 55و56 حول مواصلة وزارة الدفاع ووزارة العدل الامريكية مهمة تدريب الشرطة الوطنية وشرطة الحدود والشرطة الباقية.

كـذلك التوصـية 60 حـول تـولي وزارة العـدل الامريكيـة عمليـة التحـول التنظيمـي في وزارة الداخلية العراقية.

وكذلك التوصية 39 حول وجود فرق التدخل السريع في العراق ومن المنطقة.

ثانياً: الاشارات الاقتصادية

أ-العـراق فيـه ثـاني احتيـاطي نفطـي في العـالم (ص2).

ب-الفساد اكثر مسؤولية في تدهور قطاع النفط من مسؤولية المتمردين.

ج-هناك مشكلات تتعلق باعادة اعمار العراق فمن بـين 34 مليـار دولار خصصـتها امريكـا لاعـادة الاعمار صرفت فقط 16 مليار. ومن بين 13.5 مليـار دولار مـن المـنح والمعونـات صـرفت فقـط 4 مليـارات (ص25- ص27) وواحـدة مـن اسـباب ذلك هو غياب التنسيق مع المدير الاقدم في واشنطن والذي مازال يعوق المساهمة الامريكية في اعادة أعمار العراق (ص88).

د-ان مصاريف الحصة التموينية 11 مليار سنوياً والبطالـة ارتفعـت مـن نسـبة 20% الى 60% وزيـادة اسـعار الوقـود مـن 1.7 سـنت الى 23 سنت والذي يراه التقرير بأنه الاقل من بين دول الجوار (ص22).

هـ-هنـاك تهريـب حـوالي مـن 150 ألـف برميـل 200-500ألف برميل يومياً.

و-ان ايران قد ترسل قوات للسيطرة على حقول النفط الجنوبية مما يشكل تهديداً للاقتصاد العالمي.

وعن هذه الاشارات الاقتصادية ينبغي التنبيه ان الولايات المتحدة الامريكية هي التي تتحمل مسؤولية الفساد في جزء كبـير بسـبب نمـط المحاصصـة الـتي اوجـدها بريمـر نفسـه والتبـاطؤ في اتخـاذ الكثـير مـن الخطـوات الـتي تمنـع تهـرب النفط، ونحسب ان بلداً مثل العراق حسب التقرير بكونه ثاني احتياطي نفطي في العالم، من العيب والمؤلم ان تلجأ الحكومـة لزيـادة اسـعار الوقـود خاصـة وان البطالـة الـتي يـذكرها التقريـر هـي 60% مـن الشـعب العراقـي (سـاعة كتابة التقرير).

ثم ان مسألة الاتفاقات المالية على الحصة التموينية هي ليسـت مـن بـاب المنـة، لان طبيعـة الاقتصـاد العراقـي والمجتمـع العراقـي حاليـاً لا تسـمح يـدفع الـدعم عـن الاسعار.

ولـذلك نسـتغرب مـع وجـود المـال المهـدور هنـا وهنـاك ويوصي التقرير في التوجيه 64 بتقديم مساعدات مالية امريكيـة سـنوياً 5مليـارات دولار!!! ونسـتغرب ايضـاً التوصية 23 حول نفي سعي الامريكان للسيطرة على نفط العراق!!!

ثالثاً: الاشارات العسكرية-الامنية

أ-ان الخسـائر العسـكرية البشـرية الامريكيـة 2900 جنـــدي امريكـــي (ص32) و21.000 جـــريح. والسؤال هنا من الذي احدث هذه الخسائر!!

ب-ان الكلفة النهائية في التورط في العراق في العراق 2 ترليون دولار (ص32).

ج-ان هنـاك 400 مليـار دولار وانفقـت في العـراق وبمعـدل 8مليـارات دولار شـهرياً و2 مليـار دولار اسبوعياً (ص32، ص38).

د–ان هناك تخصيصات مالية بحوالي 3 مليارات دولار (ص13) لتـــدريب القطعـــات العراقيـــة واجهزتها وهو مبلغ زهيد اذا ما قارناه بالكلف في النقطة –ج–.

هـ–هناك جماعات مسلحة عديدة في العراق وقليل منهم من يريد القاء السلاح (ص20).

و–ان امريكا لديها قوة احتياطية قليلة لمواجهة مخاطر اخرى في العالم (ص5).

ز–ان القوات الامنية العراقية قد تنقسم طائفياً هي الاخرى (ص33).

ي–ان العنف الطائفي اصبح مصدر الخطر الاساسي لاستقرار العراق (ص3).

واذا ما اردنا ان نقيم هذه الاشارات ماذا نجد على ارض الواقع من نتائج، ان قابلية امريكا في التأثير على الاحداث في العراق قد تقلصت (ص2) والوقت يضيع من امريكا (ص3).

رابعاً :– الاشارات البشرية العراقية

أ–1.600 مليون هم العراقيون الذين رحلوا وهجروا ضمن حدود العراق و1.800 مليون الذين غادروا العراق (ص3).

ب–هناك 3.000 عراقي يموت كل شهر في العراق (ص3).

ج–هناك 700.000 ألف لاجيء عراقي في الاردن (ص31).

ونحسب هنا ان هذه النسب المذكورة تدفعنا لتوجيه اشارات الى كل من يتولى مسؤولية في العراق مهما كانت صيغة هذه المسؤولية او مدى درجة ضعفها او قوتها، في ان يتولى دوره في اما تقليص هذه النسب او السعي لانهائها كلياً، فكل قطرة دم عراقية هي اهم من كل حقول النفط وكل مواطن يسكن بدون بيت (بلا وطن) هو اهم من كل الوطن الذي نتصارع عليه، المواطن قبل العراق وقبل النفط وقبل الفدرالية وقبل الاحتلال، لاننا من دون مواطن ومواطنة سيضيع ونضيع كل شيء.

6–فيما يخص الدور الاقليمي–الجغرافي للدول المجاورة في التقرير يشير الى كل دول الجوار للعراق لديها تدخلات في العراق ولا يقدمون الا القليل من المساعدة (ص27).

وانه يمكن لكل دولة من هذه الدول ان تقدم المساعدة لاستقرار العراق. ولكن ما نلاحظه هو التذكير على ايران وسوريا لما لهم من تدخلات فعلية في العراق والشأن العراقي.

ولذلك يطالب التقرير بـ:

اشراك ايران وسوريا في حوار دبلوماسي من دون شروط مسبقة مع وجود قدر من التوازن في المصالح واعتماد نظام الحوافز (التوصية 8).

ولكن مع وجود هذه الدعوة نجد ان التوصية التاسعة تدعو للانخراط مباشرة مع ايران وسوريا للحصول على التزام منهما بسياسات بناءة في العراق.

ولتعود التوصية العاشرة الى استخدام مصطلح اقناع ايران وسوريا....

وهنا نجد تعدد المفاهيم والمصطلحات ما بين حوار ومحادثات ودبلوماسية وانخراط واقناع مع اعتقادنا ان الولايات المتحدة الامريكية كانت دائماً هي التي تفرض الشروط على الآخرين.

وهناك اشارة اقليمية وعالمية بنفس الوقت مفادها انه لا احد سوف يتخلى عن اسرائيل لا الجمهورين ولا الديمقراطيين (ص55).

7-ويبدو ان ازمة الثقة الموجودة ما بين بعض النخب السياسية العراقية الحالية تنصرف الى العلاقة ما بين الادارة الامريكية والنخب العراقية. فيشير التقرير الى سلبية بعض التقارير التي تدفع للامريكان عندما يقول احد المسؤولين الامريكان "بأنه لا يوجد فهم حقيقي كما يقال لنا" ص 93. ولذلك يدعو التقرير في التوصية 79 زيادة رجال المخابرات الامريكية في العراق لضم مصادر العنف الحقيقية علماً ان "التقرير يذكر بأن كل الجهود الامريكية في العراق العسكرية والمدنية هي معرقلة بسبب غياب الفهم الثقافي-واللغوي لانه من بين 1.000 موظف بالسفارة الامريكية في العراق يوجد 33 شخص يتحدث العربية 6 منهم طلاقة.

وهنا تقول بأن الفهم الحقيقي هو ليس ذلك الوافد عبر الجهد المخابرتي او اتقان لغة البلد المحتل بل في وجود ادراك وفهم حقيقي لمطاليب الاغلبية من الشعب العراقي الخدمات الخدمات، هذه المعادلة الغائبة واذا كان التقرير يخص اسباب عجز الحكومة العراقية الحالية ومنها غياب التكنوقراط، واذا كانت الحكومة العراقية تقر ايضاً بحاجتها للتكنوقراط، والمواطن العراقي ايضاً يبحث عن التكنوقراط فالتساؤل المطروح دائماً لماذا هم غائبون او مغيبون؟؟ والمفارقة هنا هو الاختلال الذي حل ما بين عدد الشخصيات العراقية التي جرت مقابلتها وهم 38 مع الذين جرت مقابلتهم 177 شخصية، واستبعاد الكثير من الشخصيات العراقية اصلاً في المقابلات، فكيف وذكر غياب التكنوقراط.

8-واخيراً فأن التقرير يشير الى ان 36% من الشعب العراقي يرون بأن العراق يسير بالدرب الصحيح، وان 79% لهم نظرة سلبية تشاؤمية، و61% منهم يؤيدون الهجمات ضد الامريكان (ص35).

وبالمقابل فأن 66% من الشعب الامريكي لا يوافق على اجراءات الحكومة الامريكية و60% منهم يشعر بأنه لا توجد خطة واضحة في العراق (34). وان السياسة الخارجية الامريكية لا يمكن ان تستمر دون دعم وتأييد الشعب الامريكي وهنا تقول:

نتمنى ان يقوم هذا التقرير بتصحيح المسارات الخاطئة في العراق وعلى وفق السياسات الداخلية والخارجية حسب، بل ومصالح الشعبين العراقي والامريكي بالشكل الذي تجعل من نسب الذين يؤيدون اجراءات الحكومة الامريكية من الشعب الامريكي في زيادة وبالشكل الذي يزيد من نسبة الشعب العراقي الذين يرون بأن المسار الصحيح، والا فأن نسب عدم الرضا سوف تتصاعد لدى الشعب الامريكي ونسب الذين

يؤيـدون المسـار الامريكـي في العـراق تـنخفض لمستويات دنيا.

وعندئـذ لـن تنفـع كـل تقـارير العـالم، ولـيس الامريكية فقط في حل مشكلة العراق.

التوصيات:

1-رغـم مـا يحتويـه هـذا التقريـر مـن جهـد بـالغ لاعطاء التوصيات للادارة الامريكية حول تغيير او تعـديل سياسـتها في العـراق الا انـه ينبغـي عـدم اغفـال المصـلحة العراقيـة، فأسـاس المشـكلة الان اصبحت هي عراقية ومن ثم امريكية.

2-ان الحلول التي تقدم ينبغي ان يكون للعراقيين دور لهم، فيهـا ليس على صعيد الصياغة حسـب بل وفي تنفيذها ايضاً.

3-ان واحدة من الحلول المراد تفعيلها وتنشيطها في العـراق، المصـالحة الوطنيـة، الى جانـب اتخـاذ خطوات اخرى في الصعد كافة.